اللغة إحدى مشاكل الإجراءات الجنائية في محكمتي يوغسلافيا ورواندا

طيبة جواد حمد المختار

كلية القانون – جامعة بابل

الخلاصة

تعددت الأسباب التي شَكَلْت صعوبات عملية في اداء وفعالية العمل في المحكمتين الدوليتين الجنائيتين في كل من يوغسلافيا ورواندا، رغم كل ماتم الإعلان عنه من ضرورة تمتع هاتين المحكمتين بكافة الإمكانيات والاستعدادات المادية والقانونية والدولية بل وتأكيد مهم على ضرورة تعاون الدول مع اجهزة المحكمتين الى اقصى غايات التعاون لضمان تحقيق نظر تلك المحاكم للقضايا التي عُرِضتْ عليها ابتداءاً من أعمال الادعاء العام وأنتهاءاً بصدور الحكم وما يتبع صدوره من طرق الطعن.

وفي دراسة بحثية مطولة وُجِدَ أن من أسباب تأخر هاتين المحكمتين في اداء وأنجاز ما عليها في قضاياها يرجع احياناً اما الى عبء الاثبات الثقيل الواقع على عاتق المدعي العام، مشاكل الاعتقالات، عدد الشهود، الكشف عن الادلة، دور الدفاع في نظام الخصومة واللغة وغيرها من الاسباب، وأن كنا نفهم ما تشير اليه الاسباب السابقة الذكر من معاني ووضوح حول المشاكل التي من الممكن ان تُسببها فعلاً في عرقلة هاتين المحكمتين للقيام بأعمالهما الا أننا نتوقف أمام سبب أشارت اليه فرق الخبراء التي شُكلت لتقييم الاداء في المحكمتين وهو اللغة سببٌ لا يرقى الى المسائل القانونية الصرفة او الى اهمية القواعد الاجرائية البحتة التي تعمل بها المحكمتين الا اننا ومن خلال البحث نكتشف ان اللغة كانت سبباً مهماً في تأخر فاعلية المحكمتين قبل المحاكمة فبسبب اللغة يتأخر المتهم رهناً للحبس الاحتياطي لمدة تتراوح بين (5 أشهر و5 أشهر ونصف الشهر) لحين مثوله امام هيئة الحكم من تاريخ مثوله الاول في حين ان القواعد الاجرائية تُوجب تقديم الافادات والادلة ضد المتهم خلال (30 يوماً) من مثوله وباللغة التي يفهمها مما يُظهر فرقاً زمنياً كبيراً بين القاعدة والتطبيق، فاللغات الرسمية في محكمتي يوغسلافيا ورواندا هي اللغتين الانكليزية والفرنسية في حين ان اغلب المتهمين امامها ممن يتكلمون اللغات (البوسنية، الكرواتية، الصربية، الكينيا رواندواوية).

ولأختلاف اللغات السابق ذكره تعثرت الكثير من أجراءات التحقيق والاتهام فتداخل اللغة مع تلك الاجراءات أدى دائماً الى تأخير أعمال المحققين لكثرة مهامهم ولقلة المترجمين الذين يرافقونهم اثناء ممارسة اعمال التحقيق فتبدأ أعمال المحققين ولا تنتهي الا بعد اوقات طويلة إذ لايستطيع المساعد اللغوي كفاية أعمال ثلاثة محققين معاً وفي وقت واحد.

أما عن دور اللغة في سير اجراءات المحاكمة فلقد وَصَلَ الامر بقضاة الدوائر لهاتين المحكمتين الى أشتراط تقديم الطلبات شفوياً بدلاً من تحريرياً لتجاوز مسألة التأخير بالترجمة، ولقد كان أهم أسباب تأخر سير اجراءات المحاكمات هو أختلاف لغة الاتهام عن لغة الدفاع وهذا ترافق مع ضعف قدرة تلك المحاكم على تلبية الاحتياجات اللغوية ولعدم الاهتمام بمسألة توفير الموارد اللازمة لسد هذه الحاجة رغم لجوء هاتين المحكمتين الى انشاء مكاتب اقليمية للتعريف بأهمية قيامها ووجودها . وبرزت الحاجة الاشد اثناء جلسات المحاكمات الى وجود مترجم شفوي الامر الذي كان واضحاً للجميع فيه ومن خلاله أن تعثر حسم القضايا في المحكمتين يرجع الى ان المترجم الشفوي الفوري لايستطيع ان يغطي اكثر من ثلاثة جلسات في اليوم هذا من غير ان عدد المساعدين اللغوين كان اقل وأضئل نسب الموظفين القانونيين والاداريين في المحكمتين.

واقترحنا بعد بحث هذه المشكلة ان الخطوات التي يجب الاستعانة بها كجزء فعال لحل دائم هو زيادة الموارد اللازمة للاستعانة بالمترجمين لسد ثغرة النقص وزيادة عدد المساعدين اللغوين وفرض نوع من انواع الرقابة على اجراءات تلك المحاكم لتنبيهها بأن الاطالة في غير موضعها لاتفيد بشي لأي طرف في المحكمة هذا من غير التقليل لشأن تلك المحاكم.

ولو بحثنا في دور قلم المحكمة–التسجيل– حول هذه المسألة لوجدنا انه ومن خلال شعبتيّ (خدمات الدعم القضائي، الخدمات الادارية) اضافة الى اقسامه الاخرى كالامن والسلامة والاعلام قد تناول بالتنظيم استثناءاً فريداً من نوعه اذ ضَمَ اليه قسم اللغات (الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية) فضم اليه في شعبة خدمات الدعم القضائي عدداً من المساعدين القانونيين الذين من وظائفهم تحليل وبحث وصياغة مرافعات الاطراف وباللغتين الانكليزية والفرنسية ووجدنا ان العمل هنا وان حاول ان يكتمل فهو ناقص، لأن أغلب المرافعات كانت في قضايا متمهين لايتكلمون ولا يفهمون كلتا اللغتين لانهم اما من الصرب او الكروات او البوسنيين او الكينيا رواندبين.

اما الجانب الاخر في هذه الشعبة فقد حالفه الحظ نوعاً ما من خلال الاستعانة بالمحامي المعاون عند صعوبة إلمام المحامي المختار بنظام الخصومة في تلك المحاكم ووجدنا ان المحامي المعاون وان كان يتقن نظام الخصومة فهذه ميزة للمحكمة وان كان يتقن احدى اللغات السابقة الذكر من غير الانكليزية او الفرنسية فهذه ميزة للمحكمة وللدفاع في نفس الوقت.

اما شعبة الخدمات الادارية فقد حاول قلم المحكمة من خلالها ان يواجه ضعف المحكمتين واحتياجاتهما الى المساعدة اللغوية بأن فسح المجال امام الترجمة التعاقدية الخارجية ففتح منفذاً تُطل عليه مداخل اخرى على مسائل (احترام سرية الوثائق والمعلومات، تقدير كفاءة ونزاهة المترجم الخارجي، سرية الاجراءات اللاحقة، واختلاف الترجمة بين من حضر المرافعة والشعور بما حدث فيها وبين من يقرأ النصوص عنها).

ثم وفي محاولةٍ لتحجيم هذه المشكلة اوجب على دوائر المحكمة ان تُقدم تصوراً عن حجم الوثائق التي لديها او التي سترد اليها المطلوب ترجمتها في نظرةٍ تستعد للأتي على ان تنتظر الا ان الحقيقة المعروفة ان التنبؤ أمرٌ يصعب على دوائر المحكمة العمل به فهي تتعامل مع واقعٍ ووقائع ليس لها تحديد ثابت.

مما سبق نجد ان اللغة كانت الى جانب بقية المشاكل التي تعرقل المسائل الاجرائية في محكمتي يوغسلافيا ورواندا جنباً الى جنب وبتماثل متقارب في الاهمية رغم إنها سبباً فنياً في الاجراء الجنائي وليست سبباً جوهرياً.

المقدمة

تعثرت المحاكم الدولية الجنائية في كلٍ من يوغسلافيا ورواندا بالعديد من المشاكل التي أثرت سلباً على أداءهما لمهامهما مثل توافر قاعات للمحاكمة وعدد القضاة والافراط في الطلبات التي قدمها الاطراف في المحكمة (يوغسلافيا ، رواندا) هذا من غير الكثير من المسائل القانونية المعقدة كعبء الاثبات الثقيل على عاتق المدعي العام ودور الدفاع في نظام الخصومة نتيجة المزج بين القانونين العام والمدني وتعلق قضايا اخرى بتعاون الدول في هذا المجال وقضايا القادة العسكرين الذين هم موضع الاتهام وغيرها من الاسباب التي يُنظر اليها على انها الاسباب الرئيسية والفعالة في بطء خطوات كلتا المحكمتين في ممارسة الاجراءات القضائية وصولاً لتحقيق العدالة.

وبالرغم من تقديم بعض الحلول لتلك المشاكل وعلى سبيل المثال فيما يخص عبء الاثبات لجأت كلتا المحكمتين الى اعطاء الحق للمدعي العام بالاستعانة بالشهادات المعدة سلفاً مع بقاء الحق للمتهم بحضور الشاهد قاعة المحكمة لمناقشته فيما اورد بشهادته.

وعن الافراط في الطلبات فقد وضعت المحكمتان قاعدة تقضي بمناقشة الادعاء العام والدفاع معاً للطلبات قبل تقديمها.

اما عن تمازج القانونين فتم الاستعانة بالمحامي المعاون الى جانب المحامي المختار لسد الثغرة الخاصة بعدم معرفة الاخير بنظام الخصومة المتبع في المحكمتين.

وفي مجال تعاون الدول فقد أبدت الكثير منها بعد مناشدة الامين العام للامم المتحدة وبعد اطلاعه المسبق على تقارير فرق الخبراء لتقييم الاداء في المحكمتين الى ضرورة بذل المساعدة من جانب الدول حتى تأتي كلتا المحكمتين بالفائدة من وراء انشائهما.

كل هذا استطاعت المحكمتين تخطيه بعد دراسة موضوعية لأسبابه الداخلية والخارجية احياناً الا ان هذه المشاكل وحلولها تعثرت هي الاخرى بمشاكل اخرى كان من اهمها رغم ان البعض ينظر اليه بثانوية متمثلاً بمشكلة اللغة[1] فالمدعي العام حتى وأن توافرت لديه الوثائق والادلة الا انه لايمكن له ان يستند اليها وهي بلغة بعيدة عن المفهوم القانوني او الاتجاه الاتهامي الا بعد الترجمة ليستدل على اهميتها اتهامياً وبنفس الوقت دفاعياً فَبَرز هنا دور اللغة.

---

[1] اشارت العديد من الوثائق خاصة تلك المتعلقة بحقوق الانسان في مجال المحاكم الدولية الى ان اختلاف اللغة من موجبات تقديم المساعدة اللغوية / الترجمة ليس فقط حماية لمصلحة المتهم بل وللاداء الامثل لتلك المحاكم لكي يتوافق مع اهم وأخطر سماتها الاجرائية وهي وضوح ودقة ما يعرضه الاطراف فيها مع تحقيق الغاية النهائية العدالة وهذا يأتي واضحاً في:-

- اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية م(14/ف3/و) "ان يوفر له مترجم يقدم له مساعدة مجانية اذا لم يكن قادراً على فهم اللغة المستخدمة في المحكمة او التحدث بها".
- الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان م(6/ف3/هـ) "يحق للمتهم ان يحصل على مساعدة مترجم مجاناً اذا لم يكن يفهم او يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة".
- الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان م"(8/ف2/أ) "حق المتهم في طلب الاستعانة بمترجم، دون منح أي مقابل اذا كان لايفهم او يتكلم لغة المحكمة".

كما أن القواعد الاجرائية لكلتا المحكمتين ابتعدت عن التطبيق بفترات زمنية بسبب اللغة ثم تأخر صدور الكثير من قرارات الاتهام بسبب الحاجة الى ترجمتها وايضاً عدم ترجمة الكثير من الوثائق والمستندات التي بحوزة المدعي العام لعجز القسم اللغوي عن مواكبة التطورات الجنائية موضوعية واجرائية كما كانت اللغة سبباً معرقلاً لأعمال التحقيق والمحققين وتسببت اللغة كذلك بتأخر الاجراءات في قاعات المحاكمة وبقاء ما يقارب المئات من الاشرطة المسجلة والمطلوب الاستناد اليها دون ترجمة وظهرت مشكلة اللغة وبتأثيراتها المهمة واضحة في عدد الجلسات المنعقدة فعلاً اذا لم يكن باستطاعة المترجم الشفوي الفوري ان يغطي بالترجمة اكثر من (ثلاث جلسات في اليوم) بالمقارنة الى عدد جلسات المحاكمة التي يجب اجراءها او الانتهاء منها.

من هنا نرى ان اللغة سبباً مهماً في تلكؤ سير الاجراءات الجنائية في هاتين المحكمتين لذا قررنا البحث فيه وكما يلي:-

المبحث الاول : اللغة احدى عقبات فاعلية اداء المحكمتين قبل المحاكمة.

المبحث الثاني : اللغة احدى عقبات سير اجراءات المحاكمة في المحكمتين.

المبحث الاول

اللغة احدى عقبات فاعلية اداء المحكمتين قبل المحاكمة

تسير وتيرة العمل في محكمتي يوغسلافيا ورواندا بطيئة مقلقة فبعد فترة من سنوات عملهما وانفاق ما يقارب (400 مليون دولار) لغاية عام 1999 لم يتم الانتهاء الا من قضايا ومحاكمات محدودة لاتأتي بمقارنة مثالية لما تم تصوره والاعتماد عليه[1]. ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب سواءاً الموضوعية او الاجرائية الا اننا ومن خلال البحث نكتشف سبباً لايمكن ان يعد قانونياً صرفاً او اجرائياً بحتاً وقد يكون هذا السبب واحداً من اكثر الاسباب التي ادت الى مشاكل رئيسية في اعتراض اعمال المحكمتين الا وهو اللغة ويلاحظ ذلك من خلال :

المطلب الاول : اللغة سبب التأخر في فترة ما قبل المحاكمة.

المطلب الثاني : تداخل اللغة في الاجراءات التي تسبق الاتهام.

المطلب الاول

اللغة سبب التأخر في فترة ما قبل المحاكمة

قد تطول احياناً مسألة تحديد موعد لمحاكمة المتهم للتعقيد الذي يتضمن توفير مهلة زمنية تقدر بـ 5 اشهر او 5 أشهر ونصف الشهر بعد المثول الاول للمتهم امام المحكمة في سبيل تلبية احتياجات الترجمة فيما يخص جميع الوثائق المعروضة على المحكمة قبل تحديد موعداً لها[2]. كما يجري في العديد من القضايا تعديل قرار الاتهام مما يؤدي فعلاً الى تأخير بدء المحاكمة هذا من غير ان الكثير من القضايا تحمل في

---

[1] الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالتان متطابقتان مؤرختان 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 من الامين العام الى رئيس الجمعية العامة والى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، وثيقة رقم (A/ 54/ 634) ، ص19-20.

[2] الامم المتحدة، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/ 54/ 634) ، المصدر السابق، ص20.

طياتها تعقيدات ليس من السهولة حلها في وقت تقديري مناسب[1] . وهذه مسألة يمكن لمسها من خلال ما سيتم ايضاحه في الفرعين الآتيين:-

الفرع الاول

المشاكل اللغوية ومقتضيات القواعد الاجرائية

فهذه محكمة يوغسلافيا تشير في قواعدها الاجرائية الى ان من واجبات المدعي العام ان يقدم كشفاً بالادلة والمستندات المدينة للمتهم الى ممثل دفاعه وفي خلال (30 يوماً) باللغة التي يفهمها المتهم وهذا يجري خلال المثول الاول للمتهم مع التزامه بتقديم نسخاً من البيانات المهمة والدقيقة مع ملف الاتهام[2].

كما يجب على جانب الادعاء العام تقديم قائمة باسماء شهود الاثبات الذين ينوي ادخالهم في الدعوى ضد المتهم مع نسخ من افاداتهم التي يتم الادلاء بها من قبلهم[3]. والتزام اخر اتجاه مثل الدفاع بتقديم اية وثائق او كتب او اشياء مادية يحتفظ بها المدعي العام وهذه بمجملها تحمل في ثناياها اشارات مهمة ممكن احتسابها ضد المتهم اذا لم يتهيء الدفاع بعد فحصها والتدقيق بمصداقيتها او شرعية الحصول عليها في دفاع متين متماسك[4] .

كل هذه التزامات جاءت بشكل قواعد اجرائية يكمل بعضها البعض اصوليات وواجبات الادعاء العام ومهمات الدفاع ولكنها في الجانب الاخر توجب على المدعي العام ان يمد المتهم بنسخ من مستندات تثبت ادانته مع ما يتضمنه قرار الاتهام مع الافادات التي سبق ان ادلى بها المتهم وافادات شهود الاثبات هذا من غير ما يكون تحت يده من ادلة قد تنفي التهم عن المتهم الى وحدة الترجمة التابعة لقلم المحكمة لتقوم الاخيرة بترجمة جميع الوثائق تلك الى لغة المتهم وقد تكون البوسنية والكرواتية والصربية او اللغة الكينيارواندية هذا من غير الانكليزية والفرنسية فتسبب ذلك فعلاً في احداث تأخير ولفترات طويلة في تحديد موعد ومحاكمة المتهم [5]هذا مالم تصادف سير الاجراءات مسألة تعديل قرار الاتهام في بعض أجزائه.

الفرع الثاني

مشكلة اللغة وقرارات الاتهام والافادات

تأتي مسألة اصدار قرارات الاتهام وغيرها من قبل المدعي العام في محكمتيّ يوغسلافيا ورواندا بعد عملية معقدة ومطولة للغاية تشرف فيها الدوائر الابتدائية في تلك المحاكم على الاجراءات المتصلة بأي

---

(1) الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة 14 حزيران، يونيه 2000، موجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597) ، ص21.

(2) انظر قواعد محكمة يوغسلافيا Rules Yug, rule (66), sub-rule , (A/1)

انظر قواعد محكمة رواندا Rules Rwa, rule (66), sub-rule , (A/1)

(3) انظر قواعد محكمة يوغسلافيا Rules Yug, rule (66 sub-rule (A/2), 67 sub-rule (A/1)

انظر قواعد محكمة رواندا Rules Rwa, rule 66 sub-rule (A/2)

(4) انظر قواعد محكمة يوغسلافيا Rules Yug, rules (66) sub-rule (B)

انظر قواعد محكمة رواندا Rules Raw, rules (66) sub-rule (B)

(5) الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص86-87.

ادعاءات يعتزمها المدعي العام لتشاركه بعد ذلك صحة القرارات والاوامر المتصلة بالاحتجاز واعتمادها والاشراف على الاجراءات التمهيدية[1] .

اذ تجري كل تلك الاجراءات في المحكمتين باللغتين الانكليزية والفرنسية دون اية لغة اخرى الا اذا كان هناك احتياجاً ملحاً لترجمة تلك الاجراءات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية في محكمة يوغسلافيا والكينياروندية في محكمة رواندا فالمعتاد هو تجهيز تلك الوثائق باللغتين السابقتين فقط لان تلبية الاحتياجات المتصلة بترجمة الوثائق الى لغات اخرى تشكل صعوبة عملية وحالات تأخير ليس فقط في داخل اروقة دوائر المحكمتين بل على كافة اجهزتهما . فاللغة السائدة في عمل المحكمتين سواءاً من موظفيها القانونيين وغيرهم وحتى القضاة هي الانكليزية رغم ان بعضهم يفضل الفرنسية عليها لكن في كل الاحوال فهم لايطالبون بأية ترجمة شفوية بالفرنسية وهذه المشكلة كانت السبب في عدم صدور ما يقارب (25) قرار أتهام بصدد (66) شخص متهم بأرتكاب جرائم حرب والسبب في ذلك الى اللغة التي تصدر بها تلك القرارات، هذا في نهايات عام 1999[2]

المطلب الثاني

تداخل اللغة في الاجراءات التي تسبق الاتهام

لقد كانت اللغة من الصعوبات التي واجهت مكتب الادعاء العام في اداءه لمهامه وبدرجات متفاوتة احياناً ما بين المحكمتين اليوغسلافية والرواندية، فتنوع اللغات وما ينتج عنه من احتياجات الى الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية كان سبباً هاماً في عرقلة اداء اعمال الادعاء العام على افضل الصور وبنفس هذه الحال كانت اعمال التحقيق تواجه الصعوبة ذاتها[3].

الفرع الاول

اللغة وتقدير اداء مكتب الادعاء العام لمهامه

بداية نوضح ان مكتب المدعي العام واحد لكلا المحكمتين يتكون بصورة عامة من شعب ثلاثة هي:-

أ- شعبة التحقيقات .

ب- شعبة الادعاء.

ت- قسم المعلومات والادلة.

وهذه جميعها تحتك بشكل او بأخر بمسألة اللغة. ففيما يتعلق بشعبة التحقيقات فهذه الشعبة التي يرأسها شخص واحد تتألف من عشرة فرق يشرف على عمل كل فريق منها مدير للتحقيقات مع ما يتبع رئيس الشعبة من وحدة للطب الشرعي وفريق محللين عسكريين واخر للابحاث المتعلقة بالقادة ووحدة للاستخبارات والمصادر الحساسة المتعلقة بالهاربين ويدعم كامل الشعبة هذه ونتحدث هنا عن اللغة (11 مساعداً لغوياً) فقط وهنا نلاحظ انه رغم التشعب والتفرع في عمل الافرقة وتنوع مواضيع تحقيقاتها لم يخصص لاداء اعمالها الحساسة تلك سوى 11 مساعداً لغوياً[4]. عدداً محدداً لاداء شعبة التحقيقات في جهاز الادعاء العام لمحكمة دولية تهتم باصدار قرارات اتهام بعد تحقيقات وتحليلات وابحاث على اشخاص متعدديّ اللغات ونرى حقيقة

---

[6] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص17.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص18.

[3] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص49.

[4] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص49.

انه حتى وان كان عدد الاشخاص المتهمين محدوداً، فأن كل واحدٍ منهم يلزم لاعداد قائمة اتهام ضده تحقيق وتحليل وبحث جميع الادلة ضده والتي قد تكون مستحصلة بطرقٍ مختلفة وبلغات متعددة وهذا يعني بالضرورة حاجة ملحة للمساعد اللغوي في ابسط تفاصيل أي دليل وليس مجموعة ادلة فرغم ضخامة العمل الذي يقوم به الادعاء العام يعجز عن تفريد هذه المشكلة بما يتناسب مع حساسية الاتهام.

اما قسم المعلومات والادلة فهو يتكون من وحدة للادلة ووحدة للفهرسة –الخاصة بالوثائق– ووحدة لدعم المعلومات ووحدة لتطوير النظم ولكل من هذه الوحدات عملها الخاص بها، ما يهمنا ان هذا القسم هو ذراع لمكتب المدعي العام فهو يجهز الوثائق وغيرها من المعلومات التي يحصل عليها الادعاء العام مثل اقوال الشهود والوثائق الحكومية والاوامر العسكرية اما كيفية عمل هذا القسم وتفاعله مع مسألة اللغة فنجد ان آلية عمل هذا القسم معقدة نوعاً ما نوجزها بأن الوثائق التي تدخل هذا القسم تنظم في عدة قواعد للبيانات وتتمثل احدى قواعد هذه البيانات في بطاقة المعلومات المفهرسة وهذه تشمل ما يزيد على المليون صفحة وتشكل البطاقة قاعدة بيانات تشمل وصفاً لطبيعة الوثيقة وكيفية الحصول عليها مع ايجاز لمحتوياتها وهذه الوثائق بأكثر من نصفها هي باللغات البوسنية والكرواتية والصربية بالاضافة الى لغات اخرى وهناك ما يزيد على (320000) صفحة لم تترجم بعد وما يزيد على مليون صفحة لاتزال غير داخلة في التحليل.

ففي سنة 1999 تم الحصول على (221000) صفحة لم تترجم فعلياً منها سوى (21000) ويصعب تقدير الفترة الزمنية التي يتعين انجاز باقي العمل خلالها[1].

فواقعياً ان احدى الدعاوى التي تنظرها محكمة يوغسلافيا يجب ترجمة وتحليل (75000) وثيقة باللغات البوسنية والكرواتية والصربية لتحديد ما يمكن ان يكون منها اثباتاً بيد المدعي العام ضد المتهم وما يجب احالته الى هيئة الدفاع حول قضية موكلها[2].

فالى وقت اتمام تلك الترجمة والتحليل يبقى المتهم منعزلاً عن العالم ورهناً للحبس الاحتياطي.

الفرع الثاني

اللغة سبب في تعثر اعمال التحقيق في المحكمتين.

رغم محاولات المحققين في كلتا المحكمتين الى اداء مهامهم التحقيقية بأسرع وقت ممكن من خلاله استكمال ملف الاتهام وعرضه على دوائر المحكمة الا ان هذه الجهود اصطدمت فعلاً بمشكلة لم تكن بنظر البعض مما يمكن له ان يشكل اعتراضاً في تحقيق اهداف جهاز التحقيق الا انه حدث فعلاً الا وهو تعثر سير اعمال المحققين بمشاكل رئيسية تمثلت في الاحتياجات اللغوية خاصة عندما يقوم المحققون باستجواب الشهود فتبرز الحاجة الى مترجم شفوي من والى اللغات المذكورة سابقاً في محكمتيّ يوغسلافيا ورواندا فاصبحت مسألة توفير موظفين مؤهلين لترجمة الوثائق المتأتية من مصادر مختلفة اهم واكبر المشاكل التي تواجه المحققين في اغلب اعمالهم خاصة ان احداث كوسوفو خلقت الحاجة الى مترجمين للغة جديدة هي الالبانية، وهنا اصبح الفرق او التباعد بين مقدار المطلوب من الترجمة والمقدرة على الترجمة يتراوح بين ابعاد متفاوتة جداً[3].

---

[1] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص50.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص57.

[3] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص57.

فحتى عند قيام فرق المحققين بالسفر الى داخل البلاد او البلدان المجاورة او الى اوربا او امريكا الشمالية او الشرق الاوسط فهذه الفرق ستتكون كل مرة من اثنين او ثلاثة من المحققين بصحبتهم مترجم وسائق وضابط امن دولي او ضابطان لمدة ثلاثة ايام او اربعة ايام[1].

وهنا نتسأل كيف تحصل الموازنة بين اعمال التحقيق واعمال الترجمة هل يستطيع مترجم واحد ان يحقق الكفاءة المطلوبة منه وهو يعمل مع ثلاثة محققين لكل واحدٍ منهم مهماته واتجاهاته وتحركاته الخاصة بجمع ادق واكثر واهم المعلومات والوثائق والادلة عن كل قضية بالطبع سيواجه هذا الامر تلكأً واضحاً من جانب المترجم لصعوبة مقدرته على مواكبة تحركات وطلبات الثلاثة معاً في وقتٍ واحد.

المبحث الثاني

اللغة احدى عقبات سير اجراءات المحاكمة في المحكمتين

لقد قاد الواقع العملي في بعض الدوائر الابتدائية لمحكمة يوغسلافيا وبسبب مسألة اللغة ومتطلبات ترجمة العديد من الوثائق الى اشتراط بعض قضاة تلك الدوائر بتقديم الطلبات شفوياً والرد عليها شفوياً مالم تصدر الدائرة الابتدائية امراً تخالف به ذلك وهذا يأتي للتخلص من اضاعة الوقت بسبب كمية الوثائق الهائلة التي يجب ترجمتها[2].

ويلاحظُ ذلك من خلال :-

المطلب الاول

اختلاف لغة الاتهام عن لغة الدفاع

نص نظام محكمة يوغسلافيا في م(33) على ان "تكون الانكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في المحكمة الدولية"[3]. وهذا يعني ان مختلف اجزاء العمل وخاصة الاتهام سيكون باللغة الانكليزية والفرنسية في حين ان ما عُرِضَ من متهمين امام محكمتي يوغسلافيا ورواندا كانوا ممن لايفهم ولا يتكلم هاتين اللغتين[4].

فكان من الطبيعي ان تكون تلك المحاكم في وضع يتطلب منها التوأم مع تلك الاحتياجات لكننا نجد انها كانت تعاني من الضعف والحاجة الى المساعدة في هذا المجال ومن خلال الفرعين الاتيين:-

الفرع الاول

ضعف قدرة المحاكم على تلبية الاحتياجات اللغوية

ربما يتصور البعض ان اتصاف المحاكم بالصفة الدولية سيجعل لها من الامكانيات ما يفوق أي عجز او ضعف تتعرض له غيرها او انها ابعد من ان توصف بالعاجزة امام اية مسألة تعترض سبيل القائمين عليها الا ان هذا ليس صحيحاً فمحكمتيّ يوغسلافيا ورواندا لم تصلا الى وصف المحكمة المكتملة او الفائقة الكمال في كثير من المواضع والمواقف والقضايا ولعل اهم ما في بحثنا هذا هو مدى الامكانية التي تمتعت بها تلك المحاكم لتجاوز مشكلة اللغة لنجد في الحقيقة ان ماكان قائماً فعلاً فيهما لسد هذه الفجوة كان معيباً ومملوءاً بالثغرات.

---

[1] الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تمويل المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن اعمال الابادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني المرتكبة في اقليم رواندا، الدورة (54)، البند 143 من جدول الاعمال ، 1999، وثيقة رقم (A/ 54/ 521)، ص15.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/2000/597)، مصدر سابق، ص33.

[3] انظر النظام الاساسي لمحكمة يوغسلافيا، وثيقة رقم (S/ 25704) ، (1993).

انظر النظام الاساسي لمحكمة رواندا ، وثيقة رقم (S/ INF/50) ، (1994).

[4] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص57.

ومنها توفير التمويل اللازم لاغراض المساعدة المؤقتة العامة في مجاليّ موظفيّ اللغات والموظفين الاخرين الا انه لم يمكن الحصول الا على ما يزيد قليلاً عن ثلث موظفيّ اللغات المطلوبة[1].

وهذه محكمة رواندا شَكَلَ تدوين وترجمة ما يقرب من 500 شريط مسجل باللغة الكينيارواندية تتصل بقضايا وسائط الاعلام مشاكل خطيرة جداً[2].

ووصل امر تعثر وضعف قدرة المحاكم على تلبية الاحتياجات اللغوية الى ان يرفع فريق الخبراء الذي تم تشكليه من قبل الامين العام للامم المتحدة بناءاً على طلب الجمعية العامة للامم المتحدة لاستعراض اعمال محكمتيّ يوغسلافيا ورواندا ان يشير هذا الفريق الى مسألة ضمان مساهمة قسميّ الخدمات اللغوية في قلم المحكمة مساهمة افضل في الاداء الفعلي لكل من دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، وأن من الضروري توفير الموارد اللازمة والتقيد بالاولويات في ترجمة الوثائق في توصياتها. خاصة التوصية (41) من التقرير الذي رفعه الفريق الى الامين العام حول تقييم اداء المحكمتين[3].

ويمكن الاشارة الى ان اهمية اللغة في المحاكم الدولية الجنائية لم تشكل اساساً مهماً في عمل واداء تلك المحاكم وانما في ضرب التضليل الاعلامي الذي حاول تشويه صورة وكيان تلك المحاكم لذا كان مهماً لبدء وتسيير اجراءات المحاكم تلك ان تنشأ المحكمة مكتبين اقليميين للاتصال في زغرب وباينولوكا يقدمان معلومات دقيقة وفي حينها وباللغات المحلية بشأن اعمال المحكمة مما يكون معززاً ومؤثراً لفهم طبيعة اعمالها في تلك المنطقة اي تحقيق العدالة ومعاقبة المجرمين[4]. فاذا كان للغة هذه الاهمية لتأكيد شرعية قيام المحاكم الدولية الجنائية فأن أهمية التأكيد على شرعية اعمالها تفوق اي شيء اخر هذه الاهمية التي لا تحقق باللغات التي يتكلمها القائمون فيها وانما اللغات التي يجري بها اتهام الاشخاص ودفاع المتهمين منهم.

الفرع الثاني

الحاجة الى المترجم الشفوي الفوري اثناء جلسات المحاكمة

تقف اللغة حائلاً معرقلاً لسير الاجراءات في جلسات المحاكمة بين كلٍ من المتهم ودفاعه والمدعي العام وأتهامه وهيئة المحكمة وتقويمها لما يجري ، لذا كان من الضروري سد الحاجة الى وجود المترجم الشفوي الفوري لازالة اي عقبات تعترض المسألة الاجرائية القانونية بين الدفاع والاتهام ومنصة الحكم.

لذا وَجَبَ أن يضمن للمتهم فهم ومعرفة ما يجري اثناء محاكمته بوجود مترجم شفوي ومجاناً اذا كانت طبيعة الاجراءات تتم بلغةٍ لا يفهمهما ولا يتكلمها، فوجود المترجم الشفوي امراً مهماً لكي يستطيع المتهم فهم الاتهامات الموجهة ضده ومحاولة دحضها بما لديه من دفاع وبصورة مباشرة وفورية[5].

كما أن أهمية وجود المترجم الشفوي الفوري كانت محلاً لنقاشات العديد من الدول التي شاركت في وضع النظام الاساسي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة والتي سبق أن أخذت بنظر الاعتبار الممارسات

---

[1] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/2000/597)، مصدر سابق، ص58.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص57.

[3] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/634)، مصدر سابق، ص106.

[4] تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة، الامم المتحدة، نيويورك ، 2000، الجمعية العامة/ الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم (1)، وثيقة رقم (A/ 55/ 1)، ص49.

[5] تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها (48)، الجمعية العامة – الوثائق الرسمية:-(الدورة (51) الملحق رقم (10) وثيقة رقم (A/ 51/ 10) ، ص52.

والنتائج العملية التي تحققت بعد قيام محكمتيّ يوغسلافيا ورواندا في مجال القضاء الدولي الجنائي فذكرت أن الترجمة الفورية مفضلة دائماً في هذا النوع من المحاكم لتيسير الاجراءات المتبعة في جلسات المحاكمة[1].

تعاني محكمتيّ يوغسلافيا ورواندا من التأخير في الفصل في القضايا المعروضة على دوائرها واستمرار الحبس الاحتياطي واطالة المرافعات امام هيئة الحكم فيها لعدة أسباب قانونية بحتة منها ما يتعلق بالادعاء العام وشهوده وادلته ومنها ما يتعلق بالدفاع وألمامه بالدفوع القانونية حمايةً لموكلهِ وتدور دائرة التقارير التي يرسلها رؤوساء المحاكم (يوغسلافيا، رواندا) في اغلبها الى الامين العام والى الجمعية العامة ومجلس الامن في الامم المتحدة حول النقاط القانونية تلك الا أننا ومن خلال البحث في العقبات التي واجهت تلك المحاكم وجدنا ان سبباً قد يبدو خفيّ التأثير للبعض كان من أولى اسباب العرقلة في قيام تلك المحاكم باداء مهامها وربما يرى البعض فيه سبباً فنياً بعيداً عن ان يدخل في أطار البحث القانوني إلا أننا نجد فيه سبباً متزامناً ومزمناً مع الاجراءات القانونية المتبعة في المحاكم الدولية والدليل على قولنا هذا أن المترجمين الشفويين في تلك المحاكم لم يكن بأمكانهم سوى تغطية (3 جلسات) يومياً من جلسات المحاكمات هذا من غير تعدد اللغات التي يجري العمل بها في الجلسات، اي أنه في كل الاحوال فالجلسات المنعقدة فعلاً لنظر القضايا هي (3 جلسات) يومياً في حين ان عدد المتهمين وقائمة الاتهامات ضدهم وعدد الشهود (اثبات ودفاع) والوثائق المترجمة فعلاً وعرض الادلة[2]، كان من التعدد والضخامة للقول أن (3 جلسات يومياً) لم تكن لتشكل حافزاً قوياً لدى هيئة المحكمة للاسراع بحسم القضايا امامها خاصة اذا اضفنا الى ذلك ان معدل الوثائق المترجمة التي يتسلمها القضاة (محاكمات ، دعاوى ، أستئناف) لايتجاوز الثلاثة وثائق في الاسبوع[3].

لذا فهذا السبب الفني لدى البعض كان ذا نتائج اجرائية خطيرة تمثلت بتأخر عقد الجلسات للمحاكمة بل وبطء شديد جداً في بعضها قادَ الى الملل وعدم الحماس من قبل هيئة الحكم نفسها لفض وحسم مواضيعها.

لذا ولتخطي هذه المسألة كان لابد من أن تعمد تلك المحاكم الى المطالبة بزيادة عدد المترجمين الشفويين الفوريين ببيان الحاجة الى عددٍ من موظفي الترجمة يتناسب مع حجم العمل خاصة اثناء جلسات المحاكمة هذا اولاً.

ثانياً :زيادة المخصصات التي ترصد لقسم اللغات وخدمة المؤتمرات فهذا القسم يأتي في الاهمية التي تتماثل فيها مع بقية الاقسام في المحاكم الدولية.

ثالثاً : فرض نوع من انواع المراقبة على جلسات المحاكمات لانتقاد الاطالة فيها ان تكن بمبرر يرتقي الى درجة الاهمية البالغة وهذا بعد العمل بالفقرتين اولاً وثانياً.

هذه مجموعة الاقتراحات التي نقدمها في هذا الموضع لنحاول من خلالها رأب الصدع في هذه النقطة بالذات.

المطلب الثاني

دور قلم المحكمة لتقليص حجم المشكلة.

تأتي واحدة من مهام قلم المحكمة في المحكمتين متمثلة بمسألة المساعدة القضائية من خلال توفير الترجمة التحريرية والشفوية بحسب الاقتضاء من والى ما لايقل عن لغتين وفي بعض الاحيان ثلاث لغات في كل محكمة فقلم المحكمة يشمل اقسام متعددة كالامن والسلامة والصحافة والاعلام الا ان الاستثناء الوحيد فيه

---

[1] الامم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي، المجلد الثاني، الجزء الاول، وثائق الدورة (46)، نيويورك – جنيف، 1994، وثيقة رقم (A/ CU.4/SER.A/ 1994/ Add.1 (Part 1)) ، ص164.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص66.

[3] الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، وثيقة رقم (A/54/521)، مصدر سابق، ص19-20.

هو قسم اللغات (الترجمة التحريرية والشفوية) الذي وضع في كلتا المحكمتين تحت باب الخدمات الادارية وهو موقع شاذ نسبياً (بالمقارنة بوضعه تحت باب الدعم المباشر لقاعة المحكمة)[1].

ولكون اللغة هي ما نبحث لذا سنبحث في دور قلم المحكمة في الطرق الكفيلة التي أختارها لحل هذه المشكلة وعسى ان يكون قد نجح بذلك.

الفرع الاول

شعبة خدمات الدعم القضائي

يتألف هذا القسم من المساعدين القانونيين الذين من مهامهم تقديم العون الى القضاة بتحليل مرافعات الاطراف والبحوث القانونية والصياغة لذا يجب ان يكونوا ملمين باللغتين الانكليزية والفرنسية وهذا القسم يسمى بـ(قسم الدعم القانوني للدوائر) الا اننا نجد فيه عيباً لابد من الاشارة اليه فاذا كانت وظيفة هؤلاء المساعدين القانونيين تحليل وصياغة وبحث مرافعات الاطراف الا يقتضي هذا ان يكون لديهم الماماً لغوياً ليس فقط بالانكليزية او الفرنسية بل وبأحدى اللغات المتداولة فعلاً في جلسات المحاكم كأن تكون اللغة الصربية او البوسبية او الكرواتية (يوغسلافيا) او اللغة الكينيارواندية (رواندا) بحسب اللغة في كل قضية ليكون التحليل والبحث والصياغة منسجماً مع وقائع القضية لا ان يكون امراً جامداً مقتصراً على مجرد الترجمة[2].

اما القسم الاخر وهو ادارة شؤون المحكمة فهذا من ضمن مسؤلياته وضع الاولويات للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية لملفات القضايا ويأتي اهتمام قلم المحكمة بأهمية اللغة في اجراءات المحاكمة انه يضع بنظر الاعتبار مسألة اختيار المتهم لمحامي دفاع يتكلم لغته وهو أمرٌ مهمٌ جداً بالنسبة اليه، الا ان المحامي المختار وفي اكثر الحالات لايكون على المام تام بنظام الخصومة المميز للقانون العام في المحاكم الجنائية او المحكمة الدولية الجنائية لذا يتم تكليف محامين معاونين في جميع القضايا وهم من الخبراء الاستشاريين لحل هذه المشكلة المتأتية عن ضرورة تحقيق التوافق بين لغة المتهم ومحامي دفاعه[3]. ولعل هذا الجانب بالذات من الجوانب التي اصاب قلم المحكمة في تقدير الحل المناسب له لتجنب بعض الاشكالات التي تخلقها اللغة كمعرقلات أمام سير الاجراءات القانونية الاخرى ونضيف الى ذلك ان هؤلاء الخبراء الاستشاريون سيكون لهم دوراً فعالاً جداً لو انهم كانوا من المقتدرين على كسر حواجز اللغة ما بين اطراف العملية القضائية فان ذلك سيكون فيه توفيراً للجهد والوقت والمال.

الفرع الثاني

شعبة الخدمات الادارية

أشار أحد فرق الخبراء الذي تم تشكيله من قبل الامين العام لتقييم اداء وفعالية المحاكم الدولية الجنائية في يوغسلافيا ورواندا الى أنه كان من الضروري والمحتم على قلم المحكمة في كل محكمة أن يساهم من خلال اقسامه اللغوية بصورة اكثر فاعلية في سير الاجراءات في كل من دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام واحترام الاولويات لدى ترجمة الوثائق والا فان حدوث التأخير في سير اعمال تلك المحاكم واقع لا محالة، واشار الفريق نفسه الى ان المشكلة القائمة فعلاً هي في الترجمة من الانكليزية الى الفرنسية وبالعكس

---

[1] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (A/54/597)، مصدر سابق، ص68-69.

[2] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص70-71.

[3] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص77.

مع تضخم حجم الاحتياجات اللغوية، ورغم ان قلم المحكمة حاول التخلص من ذلك الضغط بالاستعانة بالترجمة التعاقدية الخارجية والطلب الزاماً الى دوائر المحكمة بأحاطة قسم الخدمات اللغوية وبصورة مستمرة بالموعد المحتمل للوثائق التي تتوقع تقديمها وعدد هذه الوثائق وحجمها بالاضافة الى اللغة التي ستقدم بها في محاولة من قلم المحكمة لتحجيم تلك المشكلة[1].

الا ان الواقع العملي كان أكثر تعقيداً من مجموعة الاجراءات تلك فالترجمة التعاقدية الخارجية تعني الافصاح عن السرية التي يجب ان تحتفظ بها وثائق المحكمة سواءاً كانت اتهامية او دفاعية او اجرائية هذه نقطة والنقطة الاخرى ان مسألة توقع حجم الوثائق الذي ممكن ان تعطي دوائر المحكمة تصوراً عنه امر من الصعب تقديره تأكيدياً فظهور وثائق جديدة متعددة يتطور بتطور الاحداث ويتوافق مع الوقت ان لم يكن بالاسابيع فالايام والساعات وهو مما يصعب تحديده فعلاً لذا تبقى مشكلة اللغة في هذا الجزء من عمل المحكمة معرقلاً حقيقياً لجهود القائمين فيها مما يستدعي بالضرورة الاستعانة بموظفين مؤهلين وذووي خبرة طويلة في مجال الترجمة باللغات التي هي محط احتياج وباعداد تتناسب مع حجم الاعمال في تلك المحاكم، مع زيادة الموارد المالية التي تسمح بالتخلص من هذه المشكلة فالشيء المؤكد ان عدد موظفيّ الترجمة في هاتين المحكمتين لايتناسب تماماً مع بقية موظفيها ثم ان قلة الموارد المالية لتغطية هذا الجانب تأتي على أهمية هذه المشكلة بل وتكون سبباً في حالة العجز التي تطغى على عمل واداء هاتين المحكمتين.

الخاتمة

نتوصل من خلال البحث المتقدم الى ان محكمتيّ يوغسلافيا السابقة ورواندا وعلى الرغم من المناداة الدولية بانهما أمتلكتا جميع مقومات العمل الناجح الا ان الحقيقة أثبتت غير ذلك فظهر الضعف في اكثر من جانب واعترضت اعمالهما اكثر من مسألة معقدة والدليل على ذلك جملة المشاكل التي سبق ان اشرنا اليها في البحث المتقدم وان كنا قد ركزنا على اللغة ووجدنا فيما يخص هذا السبب ان المحكمتين:-

1- افتقرنا الى الموارد المالية اللازمة لكفاية القسم اللغويّ بالمساعدين اللغوين والمترجمين رغم انهما حاولتا ومن خلال خلق الوظائف الجديدة تغذية هذا النقص، فزيادة عدد المساعدين اللغويين والمترجمين يشكل الحل الجوهري لهذه المشكلة.
2- لجوء المحكمتين الى الترجمة التعاقدية الخارجية احد الحلول التي ستكون الاصل في مشاكل اخرى، كأحترام سرية الوثائق بما تشير اليه من معلومات واجراءات لاحقة، التقدير المنصف لمسألة كفاءة ونزاهة المترجم الخارجي، الشفافية التي يفتقر اليها المترجم الخارجي في التعامل مع النصوص التي يراد ترجمتها.
3- الحاق قسم اللغات بقلم التسجيل في المحكمتين كان خطوة حققت تميز عالي المستوى للوظائف التي تولى القيام بها جهاز التسجيل، الا انه بالاضافة الى ذلك كان الافضل ايجاد قسم خاص باللغات يكون ملحقاً وبصورة مباشرة بخدمات الدعم القضائي المباشر لدوائر المحكمة اذ يقف هذا القسم على لمس الحاجة الماسة لتسيير اجراءات المحاكمة فورياً.

---

[1] الامم المتحدة ، مجلس الامن ، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597)، مصدر سابق، ص86.

ومن الجدير ذكره ان شعبة الخدمات الادارية تتولى في مهامها التي تتولى تحليها والتعليق عليها هيئات تابعة للامم المتحدة من هذه المهام مراجعة الحسابات، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تهيئة القوائم المتعلقة بالمحامين المعاونين، الخبراء الاستشاريين وغيرها من الاعمال الادارية.

4- لو كانت كلتا المحكمتين تشترطان في موظفيها خاصة موظفيّ الدعم القضائي المسؤولين عن تحليل وبحث وصياغة مرافعات الاطراف وكذلك المحامون المعاونون معرفة احدى اللغات التي يتكلم بها المتهمون من غير احدى لغات المحكمة الرسمية لاستطاعت التوصل الى اختصار الكثير من الجهد والوقت في الترجمة.

المصادر

الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان 1961.

اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية 1966.

الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان 1969.

الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالتان متطابقتان مؤرختان 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 من الامين العام الى رئيس الجمعية العامة الى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وثيقة رقم (A/ 54/ 634).

الامم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة 14 حزيران، يونيه 2000، موجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن، وثيقة رقم (S/ 2000/ 597).

الامم المتحدة، الجمعية العامة، تمويل المحكمة الدولية الجنائية لمحاكمة الاشخاص المسؤولين عن اعمال الابادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي الانساني المرتكبة في اقليم رواندا الدورة (54)، البند 143 من جدول الاعمال 1999، وثيقة رقم (A/ 59/ 521).

النظام الاساسي لمحكمة يوغسلافيا ، وثيقة رقم (S/ 25704)، 1993.

النظام الاساسي لمحكمة رواندا ، وثيقة رقم (S/ INF/ 50)، 1994.

تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة، الامم المتحدة، نيويورك، 2000، الجمعية العامة/ الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم (1)، وثيقة رقم (A/ 55/1).

تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمالها دورتها (48)، الجمعية العامة-الوثائق الرسمية-الدورة (51) الملحق رقم (10)، وثيقة رقم (A/ 51/10).

الامم المتحدة ، حولية لجنة القانون الدولي، المجلد الثاني، الجزء الاول، وثائق الدورة (46) نيويورك- جنيف ، 1994، وثيقة رقم ((A/ CN.4/ SER.A/ 1994/ Add.1 (Part1))

Rules of Procedure and Evidence for I.C.T.R, Basic Document, Texts Fondamentaux No1, August 1999.

Rules of Procedure and Evidence for I.C.T.Y, Basic Document, (1T.32/ Rev.17), 7 December 1999.